وزارة التخطيط والتعاون الدولي

وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية
REFORM SECRETARIAT

الصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو في الأردن
JORDAN GROWTH MULTI DONOR TRUST FUND

تشرين الأول 2024

جلسة تشاورية حول تعزيز الاستثمار في الأردن

تحت رعاية معالي وزير الاستثمار، المهندس مثنى الغرايبة، نظمت وزارة الاستثمار بالتعاون مع وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، جلسة تشاورية مع القطاع الخاص في جمعية البنوك في الأردن، وذلك بتاريخ 24 تشرين الأول 2024، حيث ركزت الجلسة على تحديد النقاط الرئيسية التي ينبغي أن تتضمنها خارطة الطريق الوطنية للاستثمار، الجاري تطويرها حاليًا، إلى جانب مناقشة الوضع الراهن وتحديد مسار واضح للأعوام الثلاثة المقبلة بهدف تعزيز قدرة الاقتصاد الأردني على جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية والمحلية لتحفيز النمو المستدام وخلق فرص العمل.

وقد قامت شركة برايس ووترهاوس كوبرز-الأردن (PwC) بتيسير النقاش وجمع وجهات نظر المشاركين بما يسهم في تطوير خارطة الطريق. يُذكر أنّ هذه المبادرة تأتي بدعم من الصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو في الأردن، الذي أُنشئ في عام 2019 بهدف تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل في المملكة.

نظام التنظيم الجيد وبناء القدرات لتعزيز الحوكمة في الأردن

أطلقت وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتنمية الدولية (GIZ)، برنامج تدريب "تقييم الأثر" في معهد الإدارة العامة بتاريخ 20 تشرين الأول 2024، وذلك في إطار الاستعداد لإصدار النظام نظام التنظيم الجيد الذي من المتوقع أن يؤطر لدراسات تقييم الأثر، والمتوقع إصداره قبل نهاية العام الجاري، لبناء جهاز حكومي كفؤ يعمل وفق مبادئ الحوكمة الرشيدة والمتمثل بتوفير الأدلة عند صياغة التشريعات والسياسات.

وفي إطار مناقشة مسودة أولية للنظام المذكور عُقدت ورشة عمل تشاورية بدعم من GIZ وبالتنسيق مع إدارة التحديث الاقتصادي ووحدة دراسات تقييم الأثر في رئاسة الوزراء بتاريخ 31 تشرين الأول 2024، وذلك تحت رعاية معالي وزير الدولة لتحديث القطاع العام، الدكتور خير أبو صعيليك، وبحضور ممثل عن التعاون الألماني، حيث شارك في الورشة ممثلون عن القطاع الحكومي ومستشارون من القطاع الخاص.

يُذكر بأنه سيتم تنفيذ البرنامج التدريبي على مراحل، ليستهدف ما

مجموعه 500 موظف حكومي من مختلف الوزارات لتزويدهم بالمهارات اللازمة لتطوير تشريعات وسياسات فعّالة وشفافة تضمن الحوكمة المستدامة.

كما تجدر الإشارة إلى أن نظام التنظيم الجيد قد تم تطويره بدعم من الصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو في الأردن، من خلال تعيين مستشار قانوني، ويستند إلى الدليل الإرشادي لتقييم الأثر الذي اعتمدته الحكومة في عام 2022.

بناء القدرات لإدارة فاعلة لأصول الطرق في الأردن

في إطار الدعم المقدم لوزارة الأشغال العامة والإسكان لتطوير نظام إدارة أصول الطرق، قامت وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، من خلال الصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو في الأردن، بتنظيم برنامج تدريبي مكثف لمدة 6 أيام في تشرين الأول 2024. حيث هدف هذا البرنامج، بقيادة خبراء من شركة استشارية متخصصة، إلى تعزيز مهارات موظفي الوزارة وكوادر إدارة الطرق، وركز على المهارات الأساسية، بما في ذلك جمع البيانات، وتقييم حالة الرصف، واستراتيجيات الصيانة التنبؤية، واستخدام التقنيات المتقدمة مثل نظم المعلومات الجغرافية (GIS) وبرمجيا HDM-4.

كما تضمن التدريب جلسات عملية وتطبيقات ميدانية لضمان جاهزية المشاركين لتنفيذ نظام إدارة أصول الطرق بفعالية. وتعد هذه المبادرة خطوة رئيسية نحو تحقيق إدارة كفؤة ومستدامة للطرق، مما سيسهم في تحسين جودة الطرق وإطالة عمر البنية التحتية للطرق في الأردن.

يجدر بالذكر أن نظام إدارة أصول الطرق يعد أداة تخطيط استراتيجية، حيث يقوم بجمع وتخزين وتحليل البيانات حول ظروف الطرق، ويدعم تخطيط الصيانة على المدى القصير والطويل، كما يجري تحليلات للتكلفة والفوائد ودورة الحياة.

كما يتماشى هذا التدريب مع الجهود الجارية لتحديث البنية التحتية في الأردن، ويعتبر إصلاحًا محوريًا ضمن رؤية التحديث الاقتصادي ومصفوفة الإصلاحات الاقتصادية.

جهود تعاونية للنهوض بإصلاحات القطاع الصحي في الأردن

عقدت وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي اجتماعًا فنيًا في الأسبوع الأخير من أيلول لمناقشة سبل تعزيز إصلاحات القطاع الصحي كجزء من برنامج الحكومة الرقمية لخدمة المواطنين في الأردن، والموجه نحو النتائج، وبما يتماشى مع رؤية التحديث الاقتصادي. وشارك في الاجتماع ممثلون عن وزارة الصحة، والمركز الوطني لمكافحة الأوبئة والأمراض السارية، وشركة الحوسبة الصحية، ووزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، ومجموعة البنك الدولي، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، حيث تمت مناقشة معالم أساسية لتحسين خدمات الرعاية الصحية للمواطنين الأردنيين.

يساهم هذا النهج التعاوني في إحداث تغيير جوهري في منظومة الرعاية الصحية في الأردن، من خلال تعزيز الحوكمة، والشفافية، والكفاءة، مع ضمان سهولة وصول خدمات الرعاية الصحية إلى جميع المواطنين الأردنيين.

من الجدير بالذكر أن برنامج الحكومة الرقمية لخدمة المواطنين، الموجه نحو النتائج، مصمم لتعزيز تقديم الخدمات التي تركز على المواطن، وتحسين فعالية الحكومة، وزيادة الشفافية من خلال تكامل التقنيات الرقمية. وقد دخل البرنامج حيز التنفيذ في 27 حزيران 2024، وسيستمر حتى نهاية حزيران 2028.

لمزيد من التفاصيل: *برنامج الحكومة الرقمية لخدمة المواطنين الموجه نحو النتائج - وحدة دعم الاصلاحات الاقتصادية*

النهوض بسلامة الأغذية: نظام وطني لتتبع المنتجات الزراعية والغذائية في الأردن

تقوم وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، من خلال الصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو في الأردن، بدعم وزارة الزراعة في تطوير نظام وطني لتتبع المنتجات الزراعية والغذائية، وذلك ضمن إطار الخطة الزراعية المستدامة 2022-2025، حيث يهدف هذا النظام إلى تعزيز سلامة الغذاء، وتوسيع أسواق التصدير، ورفع معايير الجودة.

كما يركز المشروع على سلاسل التوريد الأساسية، مثل الفواكه الطازجة والدواجن والحيوانات الحية، ويتم تنفيذه عبر خمس مراحل تمتد على مدى ستة أشهر بالتعاون مع شركة منافذ الشرق الأوسط للاستشارات والتكنولوجيا، وقد أُنجزت المرحلة الأولى بنجاح، ويجري حاليًا العمل على المرحلة الثانية التي تركز على تحديد الثغرات الفنية والتنظيمية. ومن الجدير بالذكر أنه سيتم إشراك كافة الجهات ذات العلاقة من القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني، طوال مراحل المشروع عبر مجموعات عمل وورش عمل مخصصة.

تعزيز منظومة الإعسار في الأردن: الدورة التدريبية السادسة لتأهيل وترخيص لوكلاء الإعسار

ضمن إطار الجهود المتواصلة للشراكة المثمرة بين وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ودائرة مراقبة الشركات، ووزارة الصناعة والتجارة والتموين، ومؤسسة التمويل الدولية لتعزيز منظومة الإعسار في الأردن، فقد تم خلال الأسبوع الأخير من شهر أيلول عقد الدورة التدريبية السادسة لتأهيل وترخيص وكلاء الإعسار، بمشاركة نخبة متميزة من المدربين والخبراء الدوليين في مجال الإعسار، وبدعم من الصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو في الأردن.

ركزت الدورة التدريبية على مبادئ وممارسات الإعسار والإطار القانوني الذي يحكم الإعسار في الأردن، بالإضافة إلى أفضل الممارسات العالمية، كما هدفت هذه الدورة إلى تزويد المشاركين من وكلاء الإعسار بالمهارات والمعارف اللازمة لإدارة قضايا الإعسار بفعالية، وبالتالي تعزيز بيئة مالية أكثر مرونة، وهذا يتماشى مع مصفوفة الإصلاحات من خلال التصدي للتحديات الرئيسية المحددة في قطاع الإعسار وتعزيز القدرة المؤسسية.

ونتيجة للتدريب، اكتسب وكلاء الإعسار فهماً شاملاً لقوانين وعمليات الإعسار، مما يحسن قدرتهم على إدارة قضايا الإعسار بفعالية، بالإضافة إلى إنشاء شبكة للتعاون المستمر وتبادل المعرفة بين المشاركين.

تعزيز كفاءة الخدمة الحكومية: إطلاق السجل الوطني لإدارة الخدمات الحكومية

استنادًا إلى النجاح الذي تحقق بإطلاق السجل الوطني للخدمات الحكومي العام الماضي، الذي يُمكّن الجهات الحكومية من إدارة سجلات خدماتها وتحديث بيانات بطاقات الخدمات بشكل مستمر، أطلقت وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة في أيلول 2024 مرحلة متقدمة من المنصة باسم "السجل الوطني لإدارة الخدمات الحكومية"، وتهدف إلى توفير معلومات دقيقة ومحدثة للمواطنين والشركات، مما يعكس التزام الحكومة بتحسين كفاءة وشفافية الخدمات الحكومية.

تدير المنصة المحدثة حاليًا أكثر من 2,700 خدمة حكومية وتتابع حوالي 300,000 مؤشر أداء، مما يسهم في تبسيط الإجراءات وتحسين تجربة المستخدم. ويستفيد منه كل من المواطنين

والشركات والمؤسسات العامة على حد سواء.

ورشة عمل للترويج لبوابة التشاور الإلكتروني "تواصل" في الكرك

استكمالًا للدعم المقدم من وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية لوحدة الحكومة الشفافة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، من خلال الصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو في الأردن، عُقدت ورشة عمل في محافظة الكرك يوم الأربعاء، 30 تشرين الأول 2024، بالتعاون مع مركز الأميرة بسمة للتنمية . وشارك في الورشة 33 ممثلًا عن مجلس المحافظة والبلدية ومنظمات المجتمع المدني، وذلك للترويج لمنصة التشاور الإلكتروني "تواصل". تأتي هذه الورشة ضمن أنشطة الالتزام الثاني من الخطة الوطنية الخامسة لمبادرة شراكة الحكومات الشفافة (2021-2025)، والمتعلق بـ "تعزيز المشاركة المجتمعية في عملية صنع القرار من خلال الوسائل الإلكترونية."

هدفت الورشة إلى رفع مستوى وعي المواطنين بالبوابة، وتشجيع مشاركتهم الفاعّلة، بالإضافة إلى جمع الملاحظات حول النسخة التجريبية، وذلك بهدف تحسين المنصة وتعزيز دورها في دعم المشاركة المجتمعية في صنع القرار عبر الوسائل الرقمية. وتعد هذه الجهود جزءًا من رؤية الحكومة لتعزيز الشفافية وإشراك المواطنين في عملية اتخاذ القرار عبر أدوات حديثة ومتقدمة.

الأردن يحتل المرتبة الرابعة في إجراءات تسهيل التجارة بين الدول العربية

تقدم الأردن 14 مرتبة في أحدث استطلاع حول "التنفيذ الشامل لإجراءات تسهيل التجارة" مقارنةً بترتيبه في عام 2021، ما رفع درجة تقييم الأردن إلى 83 بعدما كانت 69 سابقًا، ليحتل بذلك المرتبة الرابعة بالتساوي مع المغرب من بين 18 دولة عربية. وتصدرت السعودية التصنيف بدرجة 95، تلتها قطر بدرجة 89، ثم البحرين بدرجة 84.

يُجري هذا الاستطلاع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) لمتابعة تقدم الدول العربية في تنفيذ إجراءات تسهيل التجارة، خصوصًا تلك المتوافقة مع اتفاقية تسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية. وقد أبرز إصدار عام 2023، الذي حمل عنوان "تسهيل التجارة الرقمية والمستدامة في المنطقة العربية"، مجالات رئيسية تشمل الشفافية، والإجراءات الرسمية، والتعاون المؤسسي، وتبني الإجراءات التجارية الرقمية.

إن التزام الأردن بتنفيذ إجراءات تسهيل التجارة ساهم في خفض تكاليف التجارة وتحسين القدرة التنافسية. ورغم هذا التقدم، لا يزال الأداء العام للمنطقة دون المتوسط العالمي؛ ويوصي التقرير بالتركيز مستقبلًا على تعزيز البنية التحتية الرقمية، وتطوير الإجراءات الإلكترونية للتجارة، وإعطاء الأولوية للسياسات التي تدعم مشاركة المرأة في التجارة.

ستاندرد آند بورز ترفع التصنيف الائتماني للأردن إلى -BB لأول مرة منذ 21 عامًا

رفعت وكالة ستاندرد آند بورز التصنيف الائتماني السيادي طويل الأجل للأردن من +B إلى -BB مع نظرة مستقبلية مستقرة، وذلك لأول مرة منذ 21 عامًا، حيث جاء هذا الرفع نتيجة للإصلاحات الهيكلية التي شهدتها البلاد منذ عام 2019، والتي ساهمت في توسيع القاعدة الضريبية وتحسين بيئة الأعمال، إلى جانب الدعم الدولي وقدرة الأردن على الصمود أمام الأزمات المتعددة، بدءًا من جائحة كورونا وانتهاءً بالحرب في غزة.

وأشار التقرير إلى انخفاض العجز الأولي للأردن والدعم الدولي القوي، كما لفت إلى ارتفاع الاحتياطيات الأجنبية لتصل إلى 18.7 مليار دولار بحلول منتصف عام 2024، وانخفاض معدل التضخم إلى 1.7% في النصف الأول من عام 2024.